مكتبة البنين
قسم الدوريات

المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد

تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر
مجلة علمية سنوية محكمة

العدد السادس ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

رئيس التحرير
أ. د. يوسف محمد عبيدان

أعضاء
أ. د. علي أحمد سليمان
أ. د. ناصف عبد الخالق جاد
أ. د. ميرغنى عبد العال حمور
د. فوزي محمود الخطيب
د. أحمد محمود يوسف

سكرتير التحرير
د. علاء الدين حسن عواد

العنوان : جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد - الدوحة
جميع المراسلات توجه بأسم رئيس التحرير - ص، ب: ٢٧١٣ الدوحة - قطر
هاتف : ٨٩٢٨٢٣ (٩٧٤)
فاكس: ٨٣٢٩٢٣ (٩٧٤)

عملية تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن
«دراســـة ميـدانيـــة»

دكتور/ نائل عبد الحافظ العواملة

أستاذ مشارك ـ رئيس قسم الإدارة العامة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
الجامعـة الأردنيـة

دكتور/ محمد فالح الحنيطي

أستاذ مساعد ـ قسم الإدارة العامة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
الجامعـة الأردنيـة

ملخـــــص

«عملية تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن»

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع تقييم أداء المجالس البلدية في الأردن، حيث تم جمع البيانات الميدانية بواسطة استبانـة مصممة خصيصا لأغراض هذه الدراسة والتى شملت عينة كبيرة «٥٤٪» من البلديات في الأردن.

وتوصلت الدراسات إلى نتائج كان أهمها مايلي:

(١) بالرغم من غياب الانفاق العام حول طبيعة ومدى انتظام تقييم الأداء في المجالس البلدية في الأردن غير أن غالبية هذه المجالس «٩٣٪ منها» تخضع لعملية تقييم لادائها.

(٢) تبين أن «٧١٪» من البلديات المبحوثة أعطت تقديـرات لمستوى أدائها العام تساوى جيد فما فوق.

(٣) تبين أن مشكلة نقص الأموال احتلت المرتبة الأولى بين معـوقات أداء المجالس البلدية في الأردن.

وخلصت الدراسة إلى توصيات كان أهمها مايلي:

(١) ضرورة تطويـر نظام متكامل لتقييم أداء المجـالس البلدية بحيث يـرتبط بشكل فعال مع أنظمة الاتصال والرقابة والحوافز.

(٢) تحسين القدرات المالية للمجالس البلدية من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل ومتابعة تحصيل الأموال البلدية المستحقة من المكلفين بها.

(٣) تحديث التشريعات البلدية وتطويرهـا باستمرار في ضوء المتغيرات والمستجدات في البيئة المحيطة.

١ـ مقدمـــة

يعتبر تقييم الأداء من أبرز المسئوليات والوظائف الملقاة على عاتق الإدارة في أية منظمة خدمية أو إنتاجية في القطاعين العام والخاص على حد سواء، حيث أن عملية تقييم الأداء هي بمثابة صمام الأمان الذي يتحكم بسلوك المنظمة وجهودها ومواردها المختلفة من أجل تحقيق أهدافها بفعالية وكفاية.

ويمكن أن يكون تقييم الأداء على المستويات الفردية والتنظيمية أو المؤسسية أو غيرها. غير أن هذه الدراسة تتناول موضوع الأداء على المستوى التنظيمي أو المؤسسي. حيث يقصد بتقييم الأداء التنظيمي «المؤسسي» مجموعة الجهود والإجراءات والمقاييس المتعلقة بسلوك المنظمة وقدرتها وجهودها وممارستها في ضوء الأحداث والتوقعات والفرص والمحددات المحيطة بها. وتتضمن عملية تقييم الأداء إجراء المقارنة التحليلية والموضوعية بين السلوك الفعلي للمنظمة والسلوك المتوقع منها في ضوء المعايير القانونية والإدارية والمالية أو غيرها من المعايير المحددة سلفاً للأداء الأمثل.

أما تقييم أداء المجالس البلدية في الأردن فيقصد به عملية التأكد من قيام هذه المجالس بوظائفها المحددة لها من خلال استغلال الطاقات والموارد المتاحة لها بفعالية وكفاية ومواجهة المشكلات المحلية وتحسين مستوى الخدمات في المناطق البلدية التى تديرها هذه المجالس. إن تقييم الأداء للمجالس البلدية يمثل عملية متابعة مستمرة لمستوى الجهود المبذولة «كمياً ونوعياً» من أجل إنجاز الأهداف وتحقيق الطموحات المحلية.

وجدير بالذكر أن المجالس البلدية هي جزء من بناء الإدارة المحلية في الأردن حيث أن هذه المجالس عبارة عن هيئات تشكل بالاستناد إلى قانون البلديات الأردني والذي يحدد مختلف الجوانب المتعلقة بها مثل تشكيلها ووظائفها وسلطاتها وعلاقتها المحلية والمركزية. حيث تعتبر المجالس البلدية هيئات لإدارة المدن بينما تدار القرى من قبل مجالس قروية. كما ترتبط المدن والقرى بتقسيمات إدارية أكبر هي النواحي والأقضية والأولوية والمحافظات والتى ترلاتبط بدورها في هيئات مركزية أهمها وزارة الداخلية ووزارة الشئون البلدية والقروية والبيئية.

تعتبر البلديات في الأردن الوحدات الرئيسية أو الكبرى للإدارة المحلية التى تتحمل عبئاً ثقيلاً في مجال التنمية المحلية والتى تصب في بوتقة التنمية القومية الشاملة. وبالتالى فإن

نجاح المجالس البلدية في القيام بدورها التنموي وتطوير أداءها العام يسهم في تحسين ودعم مستويات التنمية القومية الشاملة. كما أن فشل المجالس أو تقصيرها في أداء مسئولياتها يؤثر سلبياً على تحقيق الأهداف التنموية ويزيد من الأعباء والمشكلات التى تواجهها الحكومة المركزية.

أن عملية تقييم الأداء مثلها الأداء نفسه للمجالس البلدية هي محصلة لمجموعة كبيرة ومعقدة ومترابطة من العوامل السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها. وفيما يلي بعض من هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر:

١/ ١/ ١: مستوى الوعي السياسي لدى السكان المحليين حيث أن المجالس البلدية أصلاً تشكل منهم وبواسطتهم من خلال عملية الترشيح والانتخاب. هذا بالإضافة الى توفر الإدارة السياسية العليا بخصوص التوجه اللامركزي والإهتمام بأداء المجالس البلدية ودورها التنموي العام.

١/ ١/ ٢: توفر الامكانات الإدارية الملائمة بما في ذلك الجوانب البشرية والتنظيمية والتكنولوجية الحديثة وغيرها.

١/ ١/ ٣: تبنى استراتيجية مدروسة ومتكاملة وعملية للتطوير الإدارى وخصوصا فيما يتعلق بالاداء الفردي والمؤسسي «التنظيمي». وهذا يتضمن الإهتمام بنظم الاتصالات والرقابة والمتابعة والتقييم كعمليات مستمرة ومترابطة ومفتوحة داخلياً وخارجياً.

١/ ١/ ٤: تعزيز المصادر المالية والاقتصادية من خلال ترشيد القرارات المالية والاقتصادية وتطوير القدرات المالية وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل وبشكل يقلل الهدر أو الإسراف أو التسيب المالى ويساعد في المحافظة على الأموال العامة وتحصيلها بالكمية والوقت المناسب.

١/ ١/ ٥: تعزيز الوعي الاجتماعي لدى المواطنين من خلال المؤسسات والوسائل الإعلامية والثقافية والتربوية والتعليمية وغيرها بحيث يتم التأكيد على الشخصية المنتجة والتى تتمع بالإنتماء والتعاون.

١/ ١/ ٦: مدى الإستقرار البيئي العام بما في ذلك الإستقرار السياسي والأمن الداخلي والإستقرار العسكري والمناخي وغير ذلك من الجوانب البيئية.

١/ ١/ ٧: توافر القناعة والإهتمام بعملية تقييم الأداء والقدرة على تنفيذها باستمرار ودقة والإستفادة من نتائجها بموضوعية وفي الوقت الملائم.

وبالنظر إلى الظروف المحيطة بالمجالس البلدية في الأردن يمكن القول بأن الوقت قد حان للإهتمام المنظم والمدروس بعملية تقييم الأداء لكل الوحدات التنظيمية التابعة للقطاع العام وفي مقدمتها الهيئات المحلية ومنها المجالس البلدية. ويمكن الإشارة إلى أهم جوانب الظروف الداعية لمثل هذا الإهتمام بتقييم أداء المجالس البلدية في الأردن، وهي:

١/ ٢/ ١: الأجواء الديمقراطية والحياة السياسية التى ترتكز إلى الإنفتاح والحرية وسيادة القانون والنظام وتعزيز المشاركة الشعبية وغيرها.

١/ ٢/ ٢: تبني مفهموم التنمية الإقليمية والمحلية كإحدى الروافد الحيوية للتنمية القومية الشاملة. حيث أدركت الحكومة المركزية والقيادة السياسية العليا أهمية هذا المفهوم وقامت برعايته والعمل على تنفيذه ضمن إطار قومي شامل.

١/ ٢/ ٣: تبني القيادة الإدارية والسياسية العليا في الدولة لتوجهات وسياسات شاملة للتطوير الإداري في مختلف جوانب وهيئات القطاع العام التى كان أحدثها رسالة سيادة رئيس الحكومة الإردنية والتي وجهها لمختلف أهزة الدولة وتحتوى على سياسة وتوجهات الحكومة بخصوص التطوير الإدارى الشامل «ابتداء من عام ١٩٩٢».

١/ ٢/ ٤: ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المواطن الأردني وزيادة دوره في القضايا العامة.

١/ ٢/ ٥: ضرورة الاعتماد على الذات وخصوصاً من النواحي المالية والاقتصادية وبالتالى حتمية الإهتمام بتقييم الأداء بغية ترشيده وزيادة فعاليته وكفايته.

وجملة القول فأن تقييم أداء المجالس البلدية في الأردن هي عملية حيوية تتطلبها الظروف والمعطيات المحلية والقومية والخارجية. كما أن هذه العملية تنسجم مع متطلبات الإدارة المعاصرة وتحقق كثيراً من الفوائد والتي يمكن إجمالها بتطوير الأداء وتحسين مستويات الرفاة والتنمية المحلية والقومية الشاملة.

٢ـ أهمية الدراسة وأهدافها

تنبثق أهمية هـذه الدراسة من الدور الحيـوي للمجالس البلدية في مجال التنميـة المحلية والإقليميـة والتى ترتبط بـدورهـا بشكل وثيق في التنمية القـوميـة الشاملـة. إن الإهتمام بأداء المجالس البلديـة يسهم في التعرف على مواطن النجاح أو الخلل في هذا الأداء وبالتـالى تطويره وزيادة فعاليته وتحسين كفايته. كما أن تبني نظاماً مدروساً لتقييم أداء المجالس البلدية وتفعيله باستمـرار يمثل صماماً للأمان ومفتـاحاً للارتقـاء بأداء هذه المجالس وزيادة دورهـا التنموي العام.

وتأتى هذه الدراسة كمحاولة علميـة للكشف عن مدى اهتمام المجالس البلدية بأدائها وتقييمه والتعرف على أهم جوانبه في الواقع العملي لهذه المجالس، وبالتالي فهي تسهم في لفت الإنتباه لمثل هذا الموضوع الحيوي والتعرف على واقعه ومشكلاته وسبل تحسينه والإستفادة من نتائجه في تطوير أداء المجالس البلدية في الأردن.

أن نـدرة الـدراسات في هـذا المجـال يمكن أن تضيف لأهميـة هـذه الدراسـة الحاليـة خصوصاً وأن مـوضوعها بالتحديد لم يطـرقه باحث آخر بشكل مباشر. أي انـه يوجد بعض الدراسـات المحدودة وذات الصلـة بموضـوع هذه الـدراسة ولكن لم يعثـر الباحـث على أية دراسات مباشرة في هذا الموضوع.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأغراض الرئيسية التالية:

٢/ ١: توضيح الأبعاد النظرية لموضوع تقييم أداء المجالس البلدية في الأردن من خلال مقدمة موجزة تمهد للدراسة الميدانية وتضعها ضمن الإطار النظرى المناسب لها.

٢/ ٢: عرض تحليلي لـواقع أداء المجالس البلـدية في الأردن من خـلال جمع بيانـات أولية من مصادرهـا المباشرة. حيث يتم جمع البيانـات بواسطة استمارة معدة خصيصـاً لأغراض هذه الـدراسة ومن ثم تصنيفهـا وتحليلها بإسلـوب وتحليلها بأسلوب علمـي مناسب واستخلاص أهم النتائج المتعلقة بتقييم أداء المجالس البلدية في الأردن.

٢/ ٣: تحديد أهم التوصيات والمقترحـات التي يمكن أن تسهم في زيادة الإهتمام بعملية تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن وبنفس الـوقت تعمل على رفع مستوى الأداء نفسه في تلك المجالس بما يخدم أهداف التنمية المحلية والقومية الشاملة.

٣ـ منهج الدراسة

تعتمد هـذه الدراسة منهجهـا العلمي على أسلوبين متكاملين هما الإسلـوب الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية. أما مصادر البيانات والمعلومات في هذه الدراسة فهي:

٣/ ١: مصـادر جاهـزة تتمثل بالموجـات المكتبية وهي الكتب والمقـالات والأبحاث العلميـة والوثائق الرسمية.

٣/ ٢: مصادر أولية تتمثل في بيانات عملية تجمع بواسطة استمارة مصممة خصيصاً لأغراض هذه الدراسة حيث تـم اختبار صلاحية الاستمارة **Validity** من خلال توزيعهـا مبدئيا على عينـة من المبحـوثين ومنـاقشتها مـع عدد مـن الزمـلاء في الكليـة قبل تصميمهـا وتوزيعها بشكلها النهائي على المبحوثين.

٤ـ الدراسات السابقة

تتصف الدراسات السابقـة المتعلقة بتقييم أداء المجالس البلدية بالنـدرة النسبية العالية حيث لم يعثر البـاحث على أية دراسـات مباشرة حول هـذا الموضوع. أي أنـه وفي حدود علم الباحث تعتبر هذه الدراسة الميدانية الأولى التي تتمحور حول تقييمك أداء المجالس البلدية في الأردن. وقد قام الباحث بـاستطلاع الدراسات المتوفرة في هـذا المجال والتى لها صلة بنسبة في موضوع الدراسة الحالية.

ففي دراسة قام بها أحمد ملكاوي وآخرون بعنوان «الدور الإنمائي للبلديات في الأردن» تبين وجود إسهـامات اقتصـادية واجتماعية وتنمـوية شـاملة ومتزايـدة للمجالس البلـدية في الأردن. حيث تسهم البلديات في توظيف أعداد هامة من القوى العاملة وتوافر خدمات بلدية عديدة وتقـوم بمشاريع انتاجية تصب في مجملهـا في بوقتة التنمية القوميـة الشاملة في الأردن. وأوصت الـدراسة بضرورة تطـوير كفاءات أعضـاء المجالس البلـدية وتحديـث التشريعات وتحسين الأوضاع المالية للبلديات «١ من ١٢٣ ـ ١٣٢».

وفي دراسة قـام بها فوزي صادق ومحمد الخصـاونة بعنوان «التنمية الـريفية وإدارتها في الأردن» تبين أن المجـالس البلديـة في الـريف الأردني تلعب دوراً حيـوياً في تقـديم الخدمـات الأساسيـة للسكان المحليين بالرغم من وجـود بعض المشكلات والمعوقات الإداريـة والمالية. وأظهرت الدراسة حاجة ماسة لتطـوير الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية والراعية في

الريف الأردني. وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء التنمية الريفية مزيداً من الإهتمام والجهود وخصوصا من حيث توفير الإمكانات البشرية والفنية والمالية وتطوير القوانين والأنظمة البلديةوتشجيع المشاريع المحلية ودعمها «٢ ص ١٣٩ ـ ١٤٩».

أما دراسة محمد قاسم القريوتي بعنوان «رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن». فقد بينت بأن الدور الأساسي للمجالس البلدية في الأردن بتمحور حول بعض الخدمات التنظيمية والرقابية ولايمثل أي دور تنموي حقيقي بسبب نقل كثير من المرافق الحيوية مثل الصحة والمياه والمجاري والمقاييس والتموين وغيرها الى اختصاص الحكومة المركزية وسلتطها «٣» وبالرغم من ذلك فقد أظهرت الدراسة نفسها الدور المطلوب من المجالس المحلية الذي يتضمن زيادة اسهاماتها التنموية الشاملة وبينت أهم المعوقات التى تحول دون قيام تلك المجالس بدورها المطلوب بالشكل الملائم. ومن بين معوقات المجالس المحلية صغر حجمها وقلة إمكاناتها المالية والبشرية والفنية وتقادم التشريعات. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في شروط أحداث البلديات ومجالس القرى وتشكيلها واختصاصاتها وبنائها الهيكلي والبشري وتعزيز مواردها المالية «٣».

وفي دراسة قام بها محمد مختار عثمان حول دور الإدارة المحلية في التنمية وحتمية التطوير الإدارى في القُطر العراقي، تبين وجود فجوة بين الواقع الحالى للهيئات المحلية ودورها المستقبلي ي مجال التنمية الشاملة. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في المهام التقليدية لوحدات الإدارة المحلية بحيث تتسع هذه المهام لتشمل بالإضافة إلى الخدمات المحلية المشاركة في تحمل المسئوليات التنموية من خلال التخطيط وبناء المشاريع الاقتصادية وتطوير الإمكانات الإدارية والمالية والبشرية وغيرها «٤».

٥ ـ فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات الرئيسية التالية:

٥/ ١: لايوجد تقييم لأداء معظم المجالس البلدية في الأردن.

٥/ ٢: تنظر المجالس البلدية بشكل سلبي إلى المعلومات التى تصلها حول مستوى أدائها العام.

٥/ ٣: أن المستوى العام للأداء منخفض في غالبية المجالس البلدية في الأردن.

٥/ ٤: تحتل مشكلة نقص الأموال المرتبة الأولى بين مشكلات المجالس البلدية في الأردن.

٥/ ٥: يحتل التطوير الإداري الشامل المرتبة الأولى بين العوامل المساعدة في تحسين أداء المجالس البلدية في الأردن.

٦ـ مجتمع الدراسة والعينة

يتمثل المجتمع الكلى للدراسة في المجالس البلدية في الأردن والتى بلغ عددها الإجمالى «١٧٢» مجلسا بلديا في مختلف أنحاء المملكة «٥ ص ١». ونظرا لصعوبة الوصول إلى كافة المجالس البلدية في الأردن فقد تم اختيار عينة كبيرة منها لتحقيق أغراض هذه الدراسة. حيث أمكن الوصول الى «٩٣» مجلساً بلدياً موزعة في كافة محافظات المملكة وبالتالى فقد بلغت نسبة العينة إلى المجتمع الكلى «٥٤٪» وهي نسبة جيدة وممثلة. وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية روعي فيها الشمولية لكافة محافظات المملكة ومدنها الرئيسية والكبرى والمتوسطة والصغيرة.

وتتمثل مفردات عينة الدراسة برؤساء المجالس البلدية أو من ينوب عنهم نظراً لأن موضوع تقييم أداء المجالس البلدية يعتبر من المسائل الحيوية والمعقدة أيضا بحيث تتطلب أعلى درجات التفهم والتعاون في هذا المجال، بالاضافة إلى أن رؤساء البلديات «أو من ينوب عنهم» يمارسون عملية التقييم ومطلعون مباشرة على الإمكانات والمشكلات والأوضاع المختلفة لمجالسهم البلدية في كافة مواقع العمل الميداني. ويبين الجدول رقم «١» تركيبة عينة الدراسة.

جدول رقم «١» يبين تركيبة عينية الدراسة

المحافظات / عدد المجالس البلدية	عـــدد المجـــالس التي شملتهـــا عينـــة الدراســـة				
	إجمالي عدد المجالس البلدية	في مراكز المحافظات	في المدن الأخرى	المجموع	نسبة العينية إلى الإجمالي
العاصمة**	١٦	—	١٦	١٦	٪١٠٠
البلقاء	١٧	١	١٤	١٥	٪٨٨
اربد	٧٦	١	٣١	٣٢	٪٤٢
الزرقاء	٠٧	١	٠٥	٠٦	٪٨٦
المفرق	١٩	١	٠٥	٠٩	٪٤٧
الكرك	٢٢	١	١٧	٠٨	٪٣٦
معان	٠٨	١	٠٣	٠٤	٪٥٠
الطفيلة	٠٧	١	٠٢	٠٣	٪٤٣
المجموع/ النسبة	١٧٢	٧	٨٦	٩٣	٪٥٤

** باستثناء أمانة عمان الكبرى.

* أنظر الملحق رقم «١» في نهاية الدراسة والذي يبين أسماء البلديات المشمولة بها.

وقد تم استثناء أمـانة عمان الكبرى لأسباب تتعلق بوضعهـا الخاص واختلافها الكبير عن بقيـة بلديات المملكـة من حيث الأهميـة والحجم والإمكانـات المالية والأوضـاع الإدارية والقانونية والتنظيميـة التى تحكم عملها. كما يلاحظ تفاوت نسبة البلديـات المشمولة في عينة الـدراسة إلى إجمالى عـدد المجالس البلـدية في كل محافظـة بسبب صعوبـة الوصـول إلى بعض المجالس البلدية في المدن البعيدة.

ولكن تبقى نسبة التمثيل مقبـولة وجيدة حيث تراوحت بين «٣٦٪» في محافظـة الكرك و«١٠٠٪» في محافظة العـاصمة. ومـما يؤكـد تمثيل العينة هـو وجود تقـارب كبير بين أوضاع

البلديات المختلفة في المملكة بالإضافة إلى شمولها لمختلف المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة من حيث عدد السكان والإمكانات المالية والإدارية وغيرها.

عرض ومناقشة البيانات وتحليلها

٧ـ طبيعة تقييم إداء المجالس البلدية في الأردن

تبين من واقع الممارسة العملية في المجالس البلدية المبحوثة وجود تقييم لأداء هذه المجالس بطريقة أو بأخرى. كما تبين عدم وجود مفهوم أو أسلوب عام متفق عليه بخصوص تقييم الأداء في المجالس البلدية. ويتضح من الجدول رقم «٢» أن غالبية المجالس البلدية المبحوثة «٩٣٪ منها» تخضع لعملية تقييم لأدائها بينما ترى «٧٪» من هذه المجالس عدم وجود مثل هذه العملية.

جدول رقم «٢» يبين آراء المبحوثين حول وجود تقييم لأداء المجالس البلدية في الأردن

هل يوجد تقييم لأداء المجلس البلدي؟	
نعم	لا
٩٣٪	٧٪

وبالرغم من اتفاق غالبية المبحوثين على وجود تقييم لأداء المجالس البلدية في الأردن غير أنهم يختلفون بشكل ملحوظ حول مدى انتظام عملية التقييم والوسائل المستخدمة في ذلك. حيث يشير الجدول رقم «٣» إلى أن «٥٤٪» من المبحوثين يعتقدون بوجود تقييم دوري ومنتظم باستمرار لأداء مجالسهم البلدية. بينما يعتقد «٣٩٪» من المبحوثين بأن التقييم يحدث في حالات استثنائية مثل حدوث الأزمات أو ظهور حاجة محددة لمثل هذا التقييم. كما يتضح من نفس الجدول «رقم ٣» أن «٦٥٪» من المبحوثين يرون أن التقارير المالية والفنية هي الوسيلة الرئيسية المستعملة في عملية التقييم لاداء المجالس البلدية. بينما يرى «٣٨٪» من المبحوثين أن الوسيلة الرئيسية للتقيم تتمثل في تقارير إدارية معتمدة على ملاحظات شخصية وسلوكية يعدها المسئولون.

جدول رقم «٣» يبين آراء المبحوثين في طبيعة ووسائل
تقييم أداء المجالس البلدية في الأردن

طبيعة التقييم ووسائله		النسبة المئوية للتوزيع التكراري
طبيعة التقييم	دوري ومنتظم باستمرار	٥٤٪
	استثنائي أي عند حدود الأزمات أو ظهور حاجة للتقييم	٣٩٪
وسائل التقييم	تقارير إدارية تعتمد على ملاحظات شخصية وسلوكية يعدها المسؤولون	٢٨٪
	تقارير مالية وفنية تعد وفقاً لمعايير موضوعية محددة	٦٥٪

٨ ـ معايير أداء المجالس البلدية والجهات التي تحددها

يبين الجدول رقم «٤» المعايير الأساسية لتقييم أداء المجالس البلدية والجهات التى تقوم بتحديد هذه المعايير. وفيما يلي عرض موجز لهذه المعايير:

٨/ ١/ ١: مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات العامة للدولة أي مدى الانسجام بين التصرفات والأعمال التي تقوم بها المجالس البلدية والقوانين والأنظمة التى تحكم الشئون المحلية. واحتل هذا المعيار المرتبة الأولى بين المعايير الأخرى للأداء وبنسبة توزيع تكراري بلغت «٧٦٪» من المبحوثين.

٨/ ١/ ٢: القدرة على خدمة المصالح المحلية أي إشباع الحاجات ومعالجة المشكلات البلدية حيث حصل هذا المعيار على تأييد «٦٨٪» من المبحوثين. ويتضمن هذا المعيار مدى كفاءة المجالس البلدية في تحسين مستوى الخدمات المحلية ومواجهة المشكلات المختلفة في المجتمعات المحلية.

جدول رقم «٤» يبين معايير أداء المجالس البلدية والجهات التى تحدد هذه المعايير وفقاً لآراء المبحوثين

معايير الأداء والجهات التى تحددها		النسبة المئوية للتوزيع التكراري
معايير أداء المجالس البلدية	القدرة على خدمة المصالح المحلية أي إشباع الحاجات ومعالجة المشكلات البلدية	٦٨٪
	القدرة على تحصيل الأموال العامة والمحافظة عليها	٦٣٪
	مدى الرشد في استخدام الأموال العامة والمصادر الأخرى في البلدية واستثمارها في المشاريع الخدمية والانتاجية النافعة	٤٧٪
	مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات العامة للدولة	٧٦٪
	مدى الرضا العام للمواطنين	٤١٪
الجهات التى تحدد المعايير	المجلس البلدي نفسه	٢٧٪
	الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة	٧٣٪

٨/ ١/ ٣: القدرة على تحصيل الأموال العامة والمحافظة عليها حيث وافق على هذا المعيار «٦٣٪» من المبحوثين. ويتضمن ذلك قدرة المجالس البلدية على جمع المستحقات المالية من المكلفين فيها وفقاً لمواعيد استحقاقها وبناء على التقديرات السليمة لهذه المستحقات.

جدول رقم «٥» يبين آراء المبحوثين في الرقابة على أداء المجالس البلدية في الأردن

الرقابة ومصادرها		٪ النسبة المئوية للتوزيع التكراري
هل يوجد رقابة على أداء المجالس البلدية؟	نعم	٪٩٣
	لا	٪٧
مصادر ممارسة الرقابة على أداء المجالس البلدية؟	المجلس البلدي نفسه	٪٦٩
	وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة	٪٩٣
	الحاكم الإدارى في منطقة المجلس البلدي	٪٢٨
	السكان المحليون والناخبين خصوصاً	٪٩
	أخرى: ديوان المحاسبة	٪٨٨

١٠ـ المعلومات الراجعة حول أداء المجالس البلدية

يتبين من الجدول رقم «٦» أن غالبية المبحوثين «٨٣٪ منهم» يعتقدون بوجود معلومات راجعة حول طبيعة أداء المجالس البلدية في الأردن بينما يعتقد «١٧٪» منهم بعدم وجود مثل هذه المعلومات الراجعة. كما يشير نفس الجدول أيضا إلى أن «٥٤٪» من المبحوثين يعتقدون بأن المجالس البلدية تنتظر ايجابياً لمثل هذه المعلومات الراجعة إليها حول أدائها العام. ويرى «١٨٪» من المبحوثين بأن المجالس البلدية تنظر للمعلومات الراجعة حول أدائها بشكل سلبي بينما يعتقد «١١٪» منهم بأن هذه المجالس لاتنظر أبداً لمثل هذه المعلومات. وخلاصة القول بهذا الخصوص فإن النسبة الأكبر من المبحوثين تعتقد بوجود معلومات راجعة للمجالس البلدية حول أدائها بالإضافة إلى إيجابية النظرة لمثل هذه المعلومات.

جدول رقم «٦» يبين مدى وجود معلومات راجعة حول
أداء المجالس البلدية وكيفية النظر اليها

وجود المعلومات وكيفية النظر اليها		٪ النسبة المئوية للتوزيع التكراري
هل يوجد معلومات راجعة؟	نعم	٪٨٣
	لا	٪١٧
كيف ينظر المجلس البلدي لهذه المعلومات الراجعة؟	إيجابيا	٪٥٤
	سلبيا	٪١٨
	لاينظر إليها ابداً	٪١١

١١ ـ المستوى العام لأداء المجالس البلدية

يتضح من الجدول رقم «٧» أن النسبة الأكبر من المبحوثين أي «٥٥٪» منهم ترى أن المستوى العام لأداء المجالس البلدية في الأردن هو جيد مع العلم بأن هذا التقدير يحتل مرتبة وسطية بين التقديرات التى أوردها الباحث في الاستمارة. أما بقية التقارير التي تعكس المستوى العام لأداء المجالس البلدية وفقاً لآراء المبحوثين فقد كانت ضعيف بتأييد «١١٪» منهم ومقبول «١٨٪» منهم وجيدا جداً «٩٪» منهم وممتاز «٧٪» من المبحوثين. ويمكن القول بأن «٢٩٪» من المبحوثين أو ثلثهم تقريباً يعتقدون بأن المستوى العام لأداء المجالس البلدية هو مقبول او ضعيف بينما يرى «١٦٪» منهم فقط بأن مستوى الأداء جيد جداً أو ممتاز. كما يمكن القول بأن الغالبية العظمى من البلديان في الأردن قد اعطيت تقديراف لمستوى الأداء العام فيها يساوى الوسط فما دون «جيد / مقبول/ ضعيف». وبالتالى فإن هناك حاجة ومجالا واسعاف لتحسين الأداء في هذه المجالس عموما.

ومما يؤكد هذه النتيجة الأخيرة هو أن «٨٧٪» من المبحوثين يعتقدون بوجود امكانية لتحسين أداء المجالس البلدية ضمن الإمكانات المتاحة حاليا لهم. وبالرغم من ذلك فإن

«١٣٪» من المبحوثين لايـرون إمكانية لتحسين الأداء في مجالسهـم البلدية ضمن الإمكـانات المتاحة لهم حاليا.

جدول رقم «٧» يبين آراء المبحوثين في المستوى العام لأداء المجالس البلدية في الأردن

المستـــوى العـــــام للأداء		النسبـة المئويـة للتوزيع التكراري
كيف تقيم المستوى العام لأداء المجالس البلدية في الأردن؟	ضعيف	١١٪
	مقبول	١٨٪
	جيد	٥٥٪
	جيدا جداً	٩٪
	ممتاز	٧٪
هل تعتقد بوجود إمكانية لتحسين أداء المجلس البلدي في مدينتكم ضمن الإمكانات المتاحة حالياً؟	نعم	٨٧٪
	لا	١٣٪

١٢ـ العناصر المؤثرة في أداء المجالس البلدية في الأردن

يتضمن الجدول رقـم «٨» عشرين عنصراً من أهم العنـاصر ذات الصلة المبـاشرة بأداء المجالس البلديـة في الأردن وآراء المبحوثين في مدى توفر هـذه العناصر في مجالسهم. ويلاحظ وجود تفاوت كبير في آراء المبحـوثين حول مدى توفـر هذه العناصر في المجالـس البلدية. كما يلاحـظ أن بعض هذه العنـاصر يميل وفقا لغالبيـة آراء المبحوثين إلى المتـوسط أو القليل بينما يميل البعض الآخر إلى المتوسط أو الكبير.

وفيما يلي عرض موجز لهذه العناصر:

أولا: العناصر التي يـرى المبحوثون بأنها تتـوافر بـدرجة كبيرة أو متوسطـة في المجالى البلدية المشمولة بالدراسة وهي:

١٢/ ١/ ١: وضوح الأهداف والخطط والمعايير التي يستند إليها المجلس البلدي حيث يرى «٩١٪» من المبحوثين بأن هذا العنصر متوفر بشكل متوسط أو كبير.

١٢/ ١/ ٢: مدى فعالية الهيكل التنهيمي لجهاز البلدية كان كبيراً أو متوسطاً برأى «٨٣٪» من المبحوثين.

١٢/ ١/ ٣: رضا العاملين عن الحوافز المادية والمعنوية وبنسبة «٦٠٪» من المبحوثين.

١٢/ ١/ ٤: السيطرة على المخالفات القانونية والتنظيمية وملاحقة المسئولين عنها وبنسبة «٩٠٪» من المبحوثين.

١٢/ ١/ ٥: وضوح الإجراءات الإدارية والخدمية وسهولة تنفيذها وبنسبة «٨٧٪» من المبحوثين.

١٢/ ١/ ٦: القدرة على تحصيل الأموال العامة البلدية من المكلفين وبنسبة «٩٤٪» من المبحوثين.

١٢/ ١/ ٧: مدى فعالية الرقابة والمتابعة لأعمال المجلس البلدي ونوعية هذه الخدمات أيضا حازت على تأييد «٩٧٪» من المبحوثين الذين يرون بأنها متوفرة بشكل متوسط أو كبير.

١٢/ ١/ ٩: القدرة على معالجة المشكلات العادية بنسبة «٩٨٪» من المبحوثين بينما القدرة على معالجة المشكلات الطارئة والإستثنائية بنسبة «٩٦٪» منهم.

١٢/ ١/ ١٠: مدى الإستفادة من نتائج تقييم أعمال المجلس البلدي وبنسبة «٩٤٪» من المبحوثين.

١٢/ ١/ ١١: السيطرة على التطور العمراني والسكاني في المدينة وبنسبة «٩٢٪» من المبحوثين.

جدول رقم «٨» يبين العناصر المؤثرة في أداء المجالس البلدية في الأردن وذلك وفقاف لأهميتها النسبية

العناصر المؤثرة في أداء المجالس البلدية	مدى توفرها		
	كبير	متوسط	قليل
(١) تذمر وشكوى السكان المحليين.	٣٢٪	٤٢٪	٣٥٪
(٢) المحسوبية والتدخل الاجتماعي في العمل الرسمي.	١٨٪	١٢٪	٧٠٪
(٣) تعاون المواطنين ومشاركتهم في الشئون المحلية.	٢٦٪	٣١٪	٤٣٪
(٤) تنازع المصالح والصراع بين أعضاء المجلس البلدي.	١٥٪	٢٠٪	٦٥٪
(٥) القدرة على استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة.	٥٪	٢٢٪	٧٣٪
(٦) وضوح الأهداف والخطط والمعايير التى يستند إليها المجلس البلدي.	٣٥٪	٥٦٪	٩٪
(٧) مدى فعالية الهيكل التنظيمي لجهاز البلدية.	٤٥٪	٣٨٪	١٧٪
(٨) رضا العاملين عن الحوافز المادية والمعنوية.	١٤٪	٤٦٪	٤٠٪
(٩) السيطرة على المخالفات القانونية والتنظيمية وملاحصة المسئولين عنها.	٧٢٪	١٨٪	١٠٪
(١٠) وضوح الإجراءات الإدارية والخدمية وسهولة تنفيذها.	٦٥٪	٢٢٪	١٣٪
(١١) القدرة على تحصيل الأموال العامة البلدية من المكلفين.	١٣٪	٨١٪	٦٪
(١٢) مدى توفر الإيرادات الذاتية والاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات المحلية.	٥٪	١٨٪	٧٧٪
(١٣) مدى فعالية الرقابة والمتابعة لأعمال المجلس البلدي.	٥٨٪	٣٧٪	٥٪
(١٤) حجم الخدمات التى يقدمها المجلس البلدي.	٨٥٪	١٢٪	٣٪

تابع جدول رقم «٨» يبين العناصر المؤثرة في أداء المجالس البلدية في الأردن وذلك وفقاف لأهميتها النسبية

العناصر المؤثرة في أداء المجالس البلدية	مدى توفرها		
	كبير	متوسط	قليل
(١٥) نوعية الخدمات التي يقدمها المجلس البلدي.	٨٥٪	١٢٪	٣٪
(١٦) القدرة على معالجة المشكلات العادية.	٩٠٪	٨٪	٢٪
(١٧) القدرة على معالجة المشكلات الطارئة والإستثنائية.	٧٤٪	٢٢٪	٤٪
(١٨) مدى الإستفادة من نتائج تقييم أعمال المجلس البلدي.	٦٨٪	٢٦٪	٦٪
(١٩) مدى مواكبة التطورات الاقتصادية والإجتماعية والإدارية والتكنولوجية الحديثة.	٢١٪	٣٧٪	٥١٪
(٢٠) السيطرة على التطور العمراني والسكاني في المدينة.	٢٧٪	٦٥٪	٨٪

إن ملاحظة نسب التوزيع التكراري لآراء المبحوثين في مدى توفر العناصر المذكورة أعلاه في المجالس البلدية التى شملتها الدراسة تعكس مستويات عالية نسبيا لأداء هذه المجالس. حيث أفادت غالبية المبحوثين بأن تلك العناصر متوفرة بشكل متوسط أو كبير.

أما بالنسبة للعناصر الأخرى والتى يرى المبحوثون بأنها تتوفر بشكل متوسط وقليل في المجالس البلدية المشمولة بالدراسة فهي:

١٢/ ٢/ ١: تذمر وسكوت السكان المحليين وبنسبة «٧٧٪» من المبحوثين.

١٢/ ٢/ ٢: المحسوبية والتدخل الاجتماعي في العمل الرسمي وبنسبة «٨٢٪» من المبحوثين.

١٢/ ٢/ ٣: تعاون المواطنين ومشاركتهم في الشئون المحلية وبنسبة «٧٤٪» من المبحوثين.

١٢/ ٢/ ٤ تنازع المصالح والصراع بين أعضاء المجلس البلدي وبنسبة «٨٥٪» من المبحوثين.

١٢/ ٢/ ٥: القدرة على استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة وبنسبة «٩٥٪» من المبحوثين.

١٢/ ٢/ ٦: مدى توفر الايرادات الذاتية والاعتماد على في تلبية الاحتياجات المحلية وبنسبة «٩٥٪» من المبحوثين.

١٢/ ٢/ ٧: مدى مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتكنولوجية الحديثة وبنسبة «٨٨٪» من المبحوثين.

ويلاحظ انسجام وتوافق عام في آراء المبحوثين حول العناصر المؤثرة في أداء المجالس البلدية من حيث أن الاتجاه العام لآراء المبحوثين يظهر مستويات مرتفعة للاداء. أما الاستثناء الملحوظ في هذا الاتجاه العام فهو يتعلق بأربعة عناصر وهي تعاون المواطنين، واستقطاب الكفاءات البشرية، وتوافر الإيرادات الذاتية، ومواكبة التطورات المختلفة. حيث أن الانخفاض النسبي في مدى توفر هذه العناصر في المجالس البلدية المبحوثة يعتبر مؤشرا وعاملا في ضعف ادائها عموما.

١٣ـ معوقات أداء المجالس البلدية في الأردن

يتضمن الجدول رقم «٩» آراء المبحوثين في أهم المعقوات لآداء المجالس البلدية في الاردن وهي مرتبة وفقاً للأهمية النسبية للتوزيع التكراري. وهذه المعوقات هي:

١٣/ ١: نقص الأموال والإمكانات المادية واحتلت المرتبة الأولى بين معوقات الأداء وبنسبة «٨١٪» من المبحوثين الذين اعطوها هذه المرتبة من حيث الأهمية.

١٣/ ٢: تخلف التشريعات وجمودها وقدمها حيث احتلت المرتبة الثانية بين المعوقات وبنسبة توزيع تكراري بلغت «٧٦٪» من المسبحوثين.

١٣/ ٣: نقص الكفاءات البشرية المؤهلة واحتلت المرتبة الثالثة وبنسبة «٨٤٪» من المبحوثين.

١٣/ ٤: تخلف الهياكل التنظيمية والإجراءات ونظم العمل واحتلت المرتبة الرابعة بين المعوقات وبنسبة «٧٩٪» من المبحوثين.

١٣/ ٥: التطورات الاجتماعية والسكانية والعمرانية والبيئية واحتلت المرتبة الخامصة وبنسبة «٦٤٪» من المبحوثين.

١٣/ ٦: ضعف تعاون المواطنين مع المجلس البلدي واحتلت المرتبة السادسة وبنسبة «٦٨٪» من المبحوثين.

١٣٪٧: ضعف الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء لأعمال المجلس البلدي واحتلت المرتبة السابعة وبنسبة «٧٨٪» من المبحوثين.

جدول رقم «٩» يبين آراء المبحوثين في معوقات أداء المجالس البلدية مرتبة حسب الأهمية النسبية للتوزيع التكراري

المعوقات	مراتب الأهمية النسبية للمعوقات						
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
نقص الأموال والإمكانات المادية	٨١٪	١٦٪	٢٪	—	—	—	١٪
تخلف التشريعات وجمهودها وقدمها	١٥٪	٧٦٪	٣٪	٤٪	٢٪	—	—
نقص الكفاءات البشرية المؤهلة	—	٥٪	٨٤٪	٧٪	—	٣٪	١٪
تخلف الهياكل التنظيمية والإجراءات ونظم العمل	—	٣٪	١١٪	٧٩٪	٢٪	٥٪	—
التطورات الاجتماعية والسكانية والعمرانية والبيئية	—	—	—	٩٪	٦٤٪	١٢٪	١٥٪
ضعف تعاون المواطنين مع المجلس البلدي	—	—	—	—	٢٧٪	٦٨٪	٥٪
ضعف الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء لأعمال المجلس البلدي	—	—	—	—	٩٪	١٣٪	٧٨٪

ويلاحظ من الجدول رقم «٩» أيضا أن نسباً متفاوتة وقليلة من المبحوثين قد أعطت مراتب مختلفة للمعوقات المذكورة آنفاً.

١٤ـ العوامل المساعدة في تحسين أداء المجالس البلدية في الأردن

يتضمن الجدول رقم «١٠» آراء المبحوثين من أهم العوامل المساعدة في تحسين أداء المجالس البلدية في الأردن وهي مرتبة حسب الأهمية النسبية للتوزيع التكراري لآراء المبحوثين. وهذه العوامل هي:

١٤/ ١: تحسين القدرات المالية للمجلس البلدي واحتلت المرتبة الأولى بنسبة «٨٨٪» من المبحوثين.

١٤/ ٢: تحديث التشريعات واحتلت المرتبة الثانية بنسبة «٨٠٪» من المبحوثين.

١٤/ ٣: تطوير مختلف الجوانب الإدارية بما في ذلك الهياكل وإجراءات ونظم العمل وغيرها واحتلت المرتبة الثالثة بنسبة «٨٥٪» من المبحوثين.

١٤/ ٤: تطوير نظم الرقابة والاتصال والمتابعة وزيادة فعالياتها واحتلت المرتبة الرابعة بنسبة «٥٩٪» من المبحوثين.

١٤/ ٥: تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي والتعاون لدى المواطنين واحتلت المرتبة الخامسة بنسبة «٧٢٪» من المبحوثين.

١٤/ ٦: توسيع قاعدة المشاركة والتعاون بين المجالس البلدية المتجاورة واحتلت المرتبة السادسة بنسبة «٧١٪» من المبحوثين.

١٤/ ٧: عقد الندوات والمؤتمرات البلدية واحتلت المرتبة السابعة بنسبة «٥٥٪» من المبحوثين.

ويلاحظ عند مقارنة الجدولين «رقم «٩، ١٠» وجود انسجام بين المعوقات التى ابداها المبحوثون والعوامل المقترحة لمواجهتها. حيث احتلت المعوقات المالية والتشريعية والبشرية نفس المراتب الثلاث الأولى التى احتلتها أيضا مقترحات تتعلق بهذه المعوقات مباشرة. كما يلاحظ تفاوت في مراتب المعوقات الأخرى وسبل مواجهتها أي العوامل المساعدة في تحسين أداء المجالس البلدية. فمثلا احتل ضعف الرقابة المرتبة السابعة بين معوقات الأداء بينما جاء تطوير نظم الرقابة والاتصال في المرتبة الرابعة بين العوامل المساعدة في تحسين أداء المجالس البلدية.

جدول رقم «١٠» يبين أراء المبحوثين في العوامل المساعدة في تحسين أداء المجالس البلدية مرتبة حسب الأهمية النسبية للتوزيع التكراري

العوامل المساعدة	مراتب الأهمية النسبية للعوامل المساعدة						
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
تحسين القدرات المالية للمجلس البلدي	٨٨٪	١٢٪	—	—	—	—	—
تحديث التشريعات	١٣٪	٨٠٪	٥٪	٢٪	—	—	—
تطوير مختلف الجوانب الإدارية بما في ذلك الهياكل واجراءات ونظم العمل وغيرها	٣٪	١١٪	٨٥٪	١٪	—	—	—
تطوير نظم الرقابة والاتصال والمتابعة وزيادة فعالياتها	—	—	١٣٪	٥٩٪	١٥٪	٣٪	١٠٪
تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي والتعاون لدى المواطنين	—	—	٦٪	١٣٪	٧٢٪	٩٪	—
توسيع قاعدة المشاركة والتعاون بين المجالس البلدية المتجاورة	—	—	—	٩٪	٦٪	٧١٪	١٤٪
عقد الندوات والمؤتمرات البلدية	—	—	—	١٠٪	١٣٪	٢٢٪	٥٥٪

١٥ ـ نتائج الدراسة

يمكن استخلاص أهم نتائج هذه الدراسة كما يلي:

١٥/ ١: بالنسبة لفرضيات الدراسة تبين مايلي:

١٥/ ١/ ١: تم رفض الفرضية الأولى والتى تتعلق بعدم وجود تقييم لأداء معظم المجالس البلدية في الأردن حيث أثبت تحليل البيانات الميدانية أن «٩٣٪» من المجالس البلدية المبحوثة تخضع لعملية تقييم لادائها.

١٥/ ١/ ٢: تم رفض الفرضية الثانية أيضاً والتى تنص على أن المجالس البلدية تنظر سلبياً للمعلومات الراجعة إليها حول أدائها العام. ولكن يلاحظ أن رفض هذه

الفرضية لم يكن بنفس درجة القوة التى تم فيها رفض الفرضية الأولى حيث رفضت الفرضية الثانية بنسبة «٥٤٪» من المبحوثين بينما أيدها «١٨٪» من المبحوثين.

١٥/ ١/ ٣: تم رفض الفرضية الثالثة والتى تنص على أن المستوى العام لأداء المجالس البلدية في الأردن منخفض حيث تبين من آراء المبحوثين «٧١٪منهم» أن المستوى العام لأداء هذه المجالس يتراوح بين جيد وجيد جداً وممتاز.

١٥/ ١/ ٤: تم إثبات الفرضية الرابعة والمتعقلة باحتلال مشكلة نقص الأموال المرتبة الأولى بين معوقات أداء المجالس البلدية في الأردن. وقد تم إثبات هذه الفرضية بنسبة «٨١٪» من المبحوثين الذين يروا بأن هذه المشكلة تحتل المرتبة الأولى بين المعوقات الأخرى للأداء.

١٥/ ١/ ٥: تم رفض الفرضية الخامسة والمتعلقبة بالأهمية النسبية للتطوير الإدارى كإحدى العوامل المساعدة في تحسين أداء المجالس البلدية في الأردن. حيث كانت الفرضية تنص على احتلال التطوير الإدارى للمرتبة الأولى بين العوامل المساعدة في الأداء بينما دلت نتائج تحليل البيانات الميدانية على أن هذا العامل يحتل المرتبة الثالثة بعد تحسين القدرات المالية وتحديث التشريعات.

وأيد «٨٥٪» من المبحوثين هذه المرتبة والأهمية النسبية للتطوير الإدارى بالمقارنة مع بقية العوامل المساعدة في تحسين الاداء للمجالس البلدية في الأردن.

١٥/ ٢: النتائج الأخرى للدراسة وأهمها مايلي:

١٥/ ٢/ ١: بالرغم من اتفاق غالبية المبحوثين على وجود تقييم لأداء المجالس البلدية «٩٣٪ منهم» غير ان طبيعة التقييم ووسائله لم تحظ بنفس الدرجة من الاتفاق بل كان الاختلاف حولها كبيرا نسبيا «راجع الجدول رقم ٣».

١٥/ ٢/ ٢: ترى غالبية المبحوثين «٧٣٪ منهم» أن الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة هي التى تحدد معايير تقييم الأداء للمجالس البلدية في الأردن. وأن مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات العامة للدولة كان على رأس هذه المعايير بينما احتل مدى الرضا العام للمواطنين المرتبة الأخيرة بينها.

١٥/ ٢/ ٣: تبين أن غالبية المبحوثين «٩٣٪ منهم» تشير إلى وجود رقابة على أداء المجالس البلدية في الأردن وأن المصدر الأول لهذه الرقابة هو وزارة الشئون البلدية والقروية بينما كان المصدر الأخير يتمثل بالسكان والناخبين المحليين.

١٥/ ٢/ ٤: تبين من تحليل آراء المبحوثين في العناصر المؤثرة في أداء المجالس البلدية في الأربن أن الاتجاه العام لهذه الآراء يشير إلى مستويات عالية للأداء في المجالس المبحوثة. وبالرغم من ذلك فقد دلت نتائج التحليل أيضا على وجود ضعف في بعض تلك العناصر وخصوصا تعاون المواطنين واستقطاب الكفاءات البشرية ونقص الأموال ومواكبة التطورات المختلفة.

١٥/ ٢/ ٥: تبين وجود معوقات هامة لأداء المجالس البلدية في الأردن وهي نقص الأموال، وتخلف التشريعات، ونقص الكفاءات البشرية، وتخلف الهياكل التنظيمية، والتطورات المجتمعية المختلفة، وضعف تعاون المواطنين وضعف الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء مرتبة على التوالي وفقاً للأهمية النسبية للتوزيع التكاري لآداء المبحوثين.

١٥/ ٢/ ٦: أظهرت آراء المبحوثين مجموعة من العوامل المساعدة في تحسين أداء المجالس البلدية في الأردن حيث كانت ضرورة تحسين القدرات المالية في مقدمة هذه العوامل بينما كان عقد الندوات والمؤتمرات البلدية في آخرها. واحتلت تحديث التشريعات المرتبة الثانية ثم التطوير الإدارى وتطوير نظم الرقابة والاتصال والمتابعة وتعزيز الوعي السياسي والاجتماعي وتوسيع قاعدة المشاركة المراتب الأخرى على التوالى وفقاً للأهمية النسبية للتوزيع التكراري لآراء المبحوثين.

١٦ـ التوصيـــات

توصي هذه الدراسة بما يلي:

١٦/ ١: ضرورة تطوير نظام متكامل لتقييم أداء المجالس البدية في الأردن بحيث يتم ربطه مع نظم الاتصال والرقابة والحوافز والمعلومات بشكل فعال يسهم في خلق تحسين تدرجي مستقر ومستمر في الإتجاه العام لأداء المجالس البلدية في الأردن. كما تقترح هذه الدراسة ضرورة شرح أبعاد هذا النظام وتوضيعها وتطبيقها من خلال التعاون والمشاركة بين المجالس البلدية والجهات المعنية في الحكومة المركزية وغيرها ضمن إطار المصلحة الوطنية العامة.

١٦/ ٢: تحسين القدرات المالية للمجالس البلدية من خلال تشجيعها ومساعدتها على إقامة المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل بالإضافة إلى متابعة تحصيل المستحقات المالية على المكلفين بها والتأكيد على مبدأ الرشد في القرارات المالية الاستثمارية والاتفاقية وغيرها.

١٦/ ٣: إعادة هيكلية وتقيم المدن الصغيرة «القرى» بحيث يتلائم التقييم الجديد مع المتطلبات المتزايدة للمجتمع المعاصر ويراعي امكانات المجالس البلدية الصغيرة وقدرتها على الاستجابة الملائمة للتوقعات والأعباء المتنامية عليها. وتتضمن هذه التوصية ضرورة تجميع المدن الصغيرة بحيث تتضافر امكاناتها المحدودة لتلبية الحاجات البلدية ومعالجة مشكلاتها.

١٦/ ٤: تحديث التشريعات البلدية والعمل على تطويرها وفقا للمستجدات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

١٦/ ٥: زيادة التفاعل والتعاون والمشاركة في الشئون المحلية بين المجالس البلدية وخصوصا المتجاورة منها بالإضافة إلى زيادة التفاعل بين هذه المجالس من جهة وجهات أخرى مثل وزارة الشئون البلدية والجامعات والفعاليات المجتمعة ذات الصلة بالشئون المحلية.

المراجـــع

(١) ملاوي، احمد وباكر، عامر والنبهاني، نبيه، الدور الإنمائي للبلديات في الأردن، عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٤.

(٢) صادق، فوزي والخصاونة، محمد، التنمية الريفية وإداراتها في الأردن، عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٩٠.

(٣) القريوتي، محمد قاسم «رفع الكفاءة الإدارية للمجالس المحلية في الأردن» تنمية الرافدين، المجلد الحادي عشر، العدد السابع والعشرون، ١٩٨٩، ص ٧٣ ـ ١٠٤.

(٤) عثمان، محمد مختار محمد، «بحث في دور الإدارة المحلية في التنمية وحتمية التطوير الإدارى في القطر العراقي» تنمية الرافدين، المجلد الرابع، العدد الخامس، ١٩٨١. ص ١٢٣ـ ١٣٥.

(٥) وزارة الشئون البلدية والفردية والقروية والبيئة، الدليل الإدارى للسكان والمواقع في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان دائرة الأبحاث والتطوير «وزارة الشئون البلدية في الأردن»، ١٩٨٩.

ملحق رقم (١) يبين أسماء المجالس البلدية المشمولة بالدراسة

محافظة العاصمة:

(١) مأدبـــا
(٢) حسبان
(٣) سحاب
(٤) جرينة الشوابكة
(٥) مليح
(٦) الجزيرة
(٧) ذبيان
(٨) الروضة
(٩) مرج الحمام
(١٠) الموقر
(١١) الفيصلية
(١٢) ناعور
(١٣) أم البساتين
(١٤) ماعين
(١٥) رجم الشامي الغربي
(١٦) النقيرة

محافظة البلقاء:

(١٧) السلط
(١٨) أم جوزة
(١٩) عيرا
(٢٠) يرقا
(٢١) الصبيحي
(٢٢) عين الباشا
(٢٣) أبو نصير
(٢٤) علان
(٢٥) الفحيص
(٢٦) ماحص
(٢٧) الكرامة
(٢٨) الشونة الجنوبية
(٢٩) دير علام
(٣٠) الكفرين
(٣١) معدى

محافظة إربد:

(٣٢) اربد
(٣٣) برما
(٣٤) ساكب
(٣٥) عنجرة
(٣٦) الشجرة
(٣٧) الطرة
(٣٨) الرمثا
(٣٩) الحصن
(٤٠) حوارة
(٤١) ايدون
(٤٢) كفر يوبا
(٤٣) بيت راس
(٤٤) سمر
(٤٥) بشرى
(٤٦) المغير
(٤٧) عين جنة
(٤٨) صخرة
(٤٩) دواقرة
(٥٠) علعال
(٥١) جرش
(٥٢) عجلون
(٥٣) ريمون
(٥٤) الحصن
(٥٥) أم قيس
(٥٦) الكتة
(٥٧) سوف
(٥٨) ملكا
(٥٩) كفر سوم
(٦٠) قفقفا
(٦١) حكما
(٦٢) عرجان
(٦٣) حلاوة

محافظة الزرقاء:

(٦٤) الزرقاء
(٦٥) الرصيفة
(٦٦) السخنة
(٦٧) الضليل
(٦٨) الهاشمية
(٦٩) ام الصليح

محافظة المفرق

(٧٠) المفرق
(٧١) بلعما
(٧٢) ارحاب
)٧٣) الخالدية
(٧٤) منشية بني حسن
(٧٥) الدجنية
(٧٦) الزعتري
(٧٧) حيان الرويبض
(٧٨) الباعج

محافظة الكرك

(٧٩) الكرك
(٨٠) عي
(٨١) القصر
(٨٢) المزار الجنوبي
(٨٣) مؤتة
(٨٤) ادر
(٨٥) راكين
(٨٦) الطيبة

محافظة معان:

(٨٧) معان
(٨٨) القويرة
(٨٩) العقبة
(٩٠) الحسينية

محافظة الطفيلة:

(٩١) الطفيلة
(٩٢) العين البيضاء
(٩٣) عمية